طبول المواجهة بين المناطق الرمادية والزوايا الحادة

الديمقراطية التعددية لم تكن رديفاً للوحدة فحسب .. بل شرط لحمايتها

كنت قد تطرقت في المقال السابق إلى ضرورة نقد وتفكيك بنية الخطاب السياسي والإعلامي لأحزاب اللقاء المشترك كمدخل لفهم طبيعة الأزمة التي تعيشها هذه الأحزاب . كما تناولت في السياق نفسه الاهتمام المفاجئ الذي أبدته مؤخرا صحف أحزاب " اللقاء المشترك " وأخواتها لنقد التعديلات التي جرت على مواد دستور دولة الوحدة بعد حرب 1994 لجهة شطب المواد المتعلقة بحقوق وواجبات المواطنة المتساوية وتأكيدها على أن الديمقراطية لا يحميها دستور يخلو من الاعتراف بالمواطنة المتساوية ،

ومما له دلالة عميقة أن هذه الانتقادات ارتبطت بكثرة المقالات والتناولات حول الوحدة وظروف تحقيقها والتشكيك بشرعيتها ، الأمر الذي يطرح عددا من التساؤلات المشروعة حول مصداقية ما يطرحه الخطاب السياسي والإعلامي لأحزاب " اللقاء المشترك " في المسائل المتعلقة بالوحدة والديمقراطية والمواطنة المتساوية ومكافحة الفساد وغيرها من القضايا المحورية في هذا الخطاب على نحو ماتناولناه في المقالات السابقة . وعليه فإن نقد وتفكيك بنية هذا الخطاب يستوجب إعادة طرح كل التساؤلات السابقة بما فيها القضايا المحورية والهامشية التي يتضمنها بدءا بقيام الوحدة حتى اليوم .

أحمد الحبيشي

دشّن يوم الثاني والعشرين من مايو 1990م بداية عهد تاريخي جديد في مسار الحركة الوطنية اليمنية المعاصرة للشعب اليمني، إذ جاء الإعلان عن قيام الجمهورية اليمنية لينهي عقوداً من التجزئة والتشطير والتوترات الداخلية ، التي تركت ظلالاً ثقيلة على شكل ومضمون الحراك السياسي والاقتصادي والفكري والثقافي للمجتمع اليمني.

وزاد من أهمية توحيد الوطن سلمياً ارتباطه بولادة أول نظام سياسي ديمقراطي تعددي ، يتيح ظروفاً أفضل لتشكيل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وإطلاق الحريات المدنية وإقرار مبدأ سيادة الأمة وحقها في انتخاب هيئات السلطة بواسطة الاقتراع الحر والمباشر على طريق تطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة.

لا يسعى كاتب هذه السطور الى البحث في تاريخ التحول نحو الديمقراطية في بلادنا منذ قيام الوحدة في الثاني والعشرين من مايو 1990م، بقدر ما يستهدف مقاربة مصادر الخلل والتناقضات والأزمات التي حدثت في مجال ممارسة السياسة على مستوى الدولة والسلطة والمجتمع.. ولا ريب في أن إجراء هذه المقاربة ضروري كخطوة على طريق البحث عن آليّات معرفية لإعادة بناء الفكر السياسي في اليمن، وتجاوز الإشكاليات والمصاعب الناجمة عن حداثة التحول نحو الديمقراطية، وهي إشكاليات ومصاعب لا يمكن فهمها من خلال النظرة التبسيطية التي تختزلها في تناقض مفترض بين سلطة تنزع إلى تقييد الممارسة الديمقراطية، ومعارضة نذرت نفسها للدفاع عن الديمقراطية ونظامها القيمي.

من نافل القول أن إعلان قيام الوحدة وتدشين التحول نحو الديمقراطية تحققاً بإرادة سياسية مشتركة من قبل قيادتي المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني اللذين كانا يحكمان شطري البلاد قبل الثاني والعشرين من مايو 1990م، ولا يقلل ذلك من أهمية الدعم الواسع الذي قدمه الشعب اليمني بمختلف فئاته وشرائحه الاجتماعية وقواه السياسية ومنظماته الجماهيرية لهذا المشروع الوطني التاريخي .. بمعنى أن القوى المحركة لهذا المشروع سواء على مستوى النخب الحزبية الحاكمة في شطري البلاد قبل الوحدة، أو على مستوى الأحزاب والتنظيمات السياسية، كانت ومازالت تنتمي إلى منظومات فكرية وسياسية متعددة ومتباينة، لكل منها جهازه المفاهيمي الذي يشكل وعيه ورؤيته ومواقفه واستعداداته في مختلف القضايا المتعلقة بإدارة شؤون الدولة والاقتصاد والثقافة والمجتمع، بما في ذلك طريقة فهمه للعالم الخارج

ثمة من يقول إن توافق الإرادة السياسية لقيادتي الشطرين سابقاً في تبني مشروع الوحدة والديمقراطية لم يكن بعيداً عن العوامل المؤثرة في البيئة الإقليمية والعربية المحيطة باليمن، حيث وصلت الدولة القطرية إلى ذروة أزماتها المتمثلة بالعجز عن مواصلة التنمية التي اصطدمت بعدة عوائق أهمها فشل نماذج الاقتصاد الموجه والاقتصاد الاشتراكي في بعض البلدان العربية، وغياب الحريات السياسية والمدنية في بلدان عربية أخرى أخذت بنظام اقتصاد السوق، بالإضافة إلى مأزق الانكفاء داخل حدود الدولة القطرية.

ويربط أصحاب وجهة النظر هذه بين تزامن أزمات التنمية والديمقراطية في العالم العربي من جهة، وبلوغ الأزمة الاقتصادية في البلدان الاشتراكية بسقوط الاتحاد السوفيتي وإنهيار المنظومة الاشتراكية الدولية من جهة أخرى، إلى جانب التحول التدريجي للصين من نظام الاقتصاد الاشتراكي إلى نظام الاقتصاد الحر والإقتصاد المزدوج .

ما من شك في أن تزامن إعلان قيام الوحدة مع التحول الديمقراطي شكل إسهاماً يمنياً متميزاً في إثراء الجدل الذي ساد في أوساط النخب السياسية والفكرية العربية خلال الثمانينات، حول إشكاليات تحقيق الوحدة العربية وحاجة المجتمع العربي للديمقراطية ، بعد أن وصلت مسيرة الكفاح التحرري الوطني ضد الاستعمار الأجنبي إلى إقامة دول مستقلة ومنكفئة ضمن أطر قطرية ضيقة، وغياب الحريات الديمقراطية والحقوق المدنية فيها، وما ترتب على ذلك من أزمات سياسية وإقتصادية وإجتماعية حالت دون تطور المجتمع العربي الذي أصبح عاجزاً عن الاستجابة لتحديات الإندماج في الاقتصاد العالمي والانتقال إلى الديمقراطية والتفاعل مع متغيرات الحقبة الجديدة من عصرنا.

تكمن الأهمية التاريخية لإنجاز الوحدة والتحول نحو الديمقراطية في اليمن، في الدروس المستخلصة من هذين الحدثين اللذين شكلا المعنى الحقيقي ليوم 22 مايو 1990م في التاريخ العربي الحديث، حيث تحقق في هذا اليوم انتقال سلمي للسلطة من التجزئة إلى الوحدة، ومن الإنفراد إلى المشاركة، ومن الشمولية إلى التعددية.. ولم يكن لكل ذلك أن يتأسس لولا تحقيق الوحدة عن طريق الديمقراطية، وهو ما يفسر فشل كافة المشاريع القومية الوحدوية التي لا تستوعب الديمقراطية ضمن منظومة منطلقاتها النظرية وأدواتها ومناهجها العملية.

الثابت أن التحول نحو الديمقراطية لم يكن رديفاً للوحدة فحسب، بل كان شرطاً لحمايتها ولضمان تطورها اللاحق، بيد أن هذا التحول كان يحمل معه أيضاً إشكالياته التي جسدت خللاً عميقاً في منظومة الأفكار وخبرة الممارسة لدى مختلف القوى المشاركة في هذا التحول، الأمر الذي أنعكس على إضطراب الجهاز المفاهيمي للخطاب السياسي العام في بدايات التحول، وما رافقه من تناقضات وتباينات حادة في المواقف والتصورات خلال المرحلة الانتقالية التي مهدت لأول انتخابات تعددية عامة.

ما من شك في أن العقدين الأخيرين من القرن الماضي شهدا تحولات جذرية وصلت ذروتها في سقوط جدار برلين وإنهيار الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية التي كانت ترمز إلى إنقسام العالم بشكل متواز، ووجود عالم ثالث بينهما، وقد أدت تلك التحولات إلى تغيير جذري في منظومة العلاقات الدولية والبنى السياسية والاقتصادية والمفاهيم والأفكار التي كان لها دور بارز في تسويق وتبرير العديد من نظم الحكم ونماذج إدارة السياسة والاقتصاد والثقافة التي كانت تستمد شرعيتها ومحدداتها من البيئة العالمية تحت تأثير أحداث وتحولات النصف الأول من القرن العشرين ، والحرب الباردة في النصف الثاني منه.

على هذا الطريق كانت مبادرة الرئيس علي عبدالله صالح بطرح مشروع الوحدة أثناء زيارته لعدن يوم 29 نوفمبر 1989، أحد أبرز الخيارات التي تتيح فرصاً أفضل لتشغيل ميكانيزمات إصلاح النظام السياسي في الشطر الشمالي من اليمن، باتجاه الاستجابة لتحديات التحول نحو الديمقراطية التي أضحت اتجاهاً كونياً لتطور عالم تتجه متغيراته نحو إطلاق مفاعيل التنافس السياسي والاقتصادي والثقافي ، في إطار نظام كوني جديد يتسم بالترابط والتكامل والاعتماد المتبادل بين جميع مكوناته.

كان واضحاً أن القيادة السياسية للمؤتمر الشعبي العام وفي مقدمتها الرئيس علي عبدالله صالح أدركت جيداً ضرورة بناء إطار وطني شامل للإصلاحات السياسية والاقتصادية المطلوبة في هذه الحقبة من تطور عصرنا، باتجاه إعادة تأهيل الوطن اليمني كله للإندماج بالنظام العالمي الجديد، والاستجابة لرياح التغيير الديمقراطي بعد تسارع ايقاعات العد التنازلي للحرب الباردة أواخر الثمانينات.

أقول ذلك من واقع خبرتي الشخصية أثناء مشاركتي في أعمال اللجنة السياسية المشتركة التي عقدت أول دورة لها في تعز أواخر أكتوبر 1989م برئاسة الأخوين د. عبدالكريم الإرياني وزير خارجية الشطر الشمالي آنذاك وسالم صالح محمد الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي آنذاك أيضاً.

الجدير بالإشارة أن تلك اللجنة التي تشكلت بموجب بيان طرابلس عام 1972م، هي اللجنة الوحيدة التي لم تعقد أي اجتماع لها، بعكس لجان الوحدة الأخرى التي كانت تعقد اجتماعاتها بشكل دوري، وكان لافتاً للنظر أن الرئيس علي عبدالله صالح هو الذي طلب من علي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني آنذاك، تفعيل هذه اللجنة، وقد حضر جانب الشطر الجنوبي هذا الاجتماع بدون أية أوراق جاهزة.

وكان مفاجئاً لجانب الشطر الجنوبي ما طرحه الدكتور الإرياني في الجلسة الافتتاحية حيث جاء بورقة جاهزة ومتماسكة، اقترح فيها أربعة بدائل لتفسير المادة الدستورية التي تنص على حق المواطنين في تنظيم أنفسهم سياسياً ومهنياً ونقابياً في مشروع دولة الوحدة التي لم يكن هناك أي تفكير جدي بها وبموعد قيامها في إطار اللجان الوحدوية المشتركة ، سوى صياغة مشاريع القوانين على ضوء الاتجاهات الرئيسية التي حددها اتفاق القاهرة وبيان طرابلس في أوائل السبعينات.

لم يستغرق اجتماع اللجنة السياسية المشتركة أكثر من جلستين تم خلالها الاتفاق على عقد دورة أخرى في ديسمبر 1989م لإقرار أحد هذه الخيارات، وأشهد بحكم أنني كنت مقرراً لهذه اللجنة إلى جانب الزميل الدكتور أحمد الأصبحي بأن جانب الشطر الجنوبي لم يُعط هذه القضية اهتماماً جادا لأن اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي كانت قد حسمت في دورتها المنعقدة أواخر سبتمبر 1989م ، المناقشات التي دارت في صحافة الشطر الجنوبي حول ضرورة الإصلاح السياسي والاقتصادي في ضوء المتغيرات التي شهدها الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية في النصف الثاني من الثمانينات. . وبوسع أي باحث موضوعي أن يقرأ وثيقة الإصلاح السياسي والاقتصادي التي أقرتها اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي في تلك الدورة ليكتشف غلبة النزعة المحافظة التي وضعت الحزب والنظام السياسي في الشطر الجنوبي قبل الوحدة ضمن منظومة الدول والنظم العربية التي كانت عصية على إدخال إصلاحات سياسية واقتصادية باتجاه التحول إلى الديمقراطية والإقتصاد المفتوح .. فقد شددت الوثيقة على ما أسمته ((ضرورة ألاّ يؤدي تصحيح الاختلالات في عمل هيئات الدولة والاشكال الاقتصادية إلى توسيع دائرة العوامل المولدة للعلاقات الرأسمالية)) ، كما أكدت تلك الوثيقة أيضاً على ((ضرورة مواصلة استكمال مهام مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ذات الآفاق الاشتراكية))، مشيرة إلى أن ذلك ((لا يتعارض مع السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في قطاعات معينة ضمن سقوف محددة لا تضر بالدور القيادي للقطاع العام والقطاع التعاوني)).. ولذلك جاءت الوثيقة خالية من أية ميول للانتقال إلى اقتصاد السوق وتوسيع دائرة المشاركة في الحياة السياسية، حيث رفضت اللجنة المركزية بحزم الأفكار التي دعت إلى التعددية الحزبية وحرية إصدار الصحف واعتبرتها خروجاً صريحاً عن الخط الطبقي والأيديولوجي لبرنامج الحزب الاشتراكي اليمني الذي أقر عام 1978.

ولا نبالغ حين نقول أن إعادة بناء السياسة الخارجية السوفييتية التي طبقتها بريسترويكا غورباتشوف أفرزت تراجعا ملحوظا لإهتمام الإتحاد السوفييتي بحلفائه الأيديولوجيين الذين أصبحوا يشكلون عبئاً عليه.

وقدتوقف تماماً الخط الساخن بين القيادة السوفييتية وقيادة الحزب الإشتراكي اليمني ، حيث تجاهلت القيادة السوفييتية الرد على طلب علي سالم البيض الأمين العام للحزب الإشتراكي زيارة موسكو طوال الفترة (1988/1989م) بعد أن فجرت البريسترويكا السوفييتية مناقشات ساخنة في عدن .

وكان السفير السوفييتي في عدن البرت راتشكوف عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي ومواليا للجناح المحافظ الذي يناهض سياسة البريسترويكا التي كان يقودها غورباتشوف ويعتبرها خطراً على الإشتراكية الستالينية ، وقد أدّى ضعف العلاقة المباشرة بين القيادتين ، الى تزايد فرص تأثير السفير السوفييتي المحافظ على المناقشات التي كانت تدور داخل الحزب الإشتراكي اليمني ، حيث تم حسمها لصالح التيار السكولاستي المدرسي في الحزب الإشتراكي اليمني الذي كان يمثله حملة الدكتوراة وحفظة النصوص من خريجي المدارس الحزبية السوفييتية من أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ومعظمهم لم يكن يحمل شهادة الثانوية العامة !! .

على أن أطرف ما جاء في هذه الوثيقة من إصلاحات، أنها سمحت للاستثمارات الخاصة في قطاعين فقط وهما الأسكان بشرط أن يرخص للمستثمر ببناء عمارة واحدة فقط لسكن عائلته مع السماح له بتأجير شقتين فيها لا غير، أو الاستثمار في قطاع انتاج الدواجن بشرط إلا يزيد إنتاج المزرعة عن عشرة الأف بيضة في اليوم الواحد، وفي حالة الزيادة تتم مصادرة الإنتاج الفائض لصالح مزارع الدولة عقابا للمستثمر على زيادة الإنتاج !!

أما في الجانب السياسي فقد اكتفت الوثيقة بالتأكيد على ضرورة إشاعة أجواء النقد والعلنية في عمل ونشاط هيئات الحزب ومجلس الشعب الأعلى ومجالس الشعب المحلية والمنظمات الجماهيرية، وتشجيع المناقشات والانتقادات الموضوعية في صحافة الحزب والدولة والمنظمات الجماهيرية (راجع وثيقة الإصلاح السياسي والإقتصادي / اكتوبر 1989 م ـ دار الهمداني للطباعة والنشر – عدن) .

كشف إقرار هذه الوثيقة عن صعوبة استجابة الحزب الاشتراكي والنظام السياسي في الشطر الجنوبي من الوطن لتحديات التحول نحو الديمقراطية، وعجزه عن القراءة العميقة للمتغيرات الدولية.. ويمكن القول أن مبادرة الرئيس علي عبدالله صالح بطرح مشروع الوحدة خلال زيارته لعدن يوم 29 نوفمبر 1989 والقبول المفاجئ لهذا المشروع من قبل الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني أثناء تشاورهما المنفرد في اللحظات الأخيرة تحت نفق جولدمور بالتواهي، بعد أن كان الرئيس علي عبدالله صالح قد أصدر توجيهاته لأعضاء وفده المرافق له بالاستعداد للتوجه إلى المطار قبل منتصف الليل بسبب عدم التوصل إلى نتائج مشجعة، إن كل ذلك أسهم في إحداث نقلة مفاجئة للحزب إلى بيئة سياسية وفكرية جديدة لم يكن قد تهيأ واستعد لها جيداً، كما هو الحال في الشطر الشمالي من الوطن.

في حين كانت بيئة الحزب السياسية والفكرية تعاني من انسداد خطير أضافت إليها النتائج المأساوية لأحداث 13 يناير 1986 ظلالاً ثقيلة. الأمر الذي انعكس على أداء وسلوك الحزب الاشتراكي بعد تحقيق الوحدة اليمنية وميلاد الجمهورية اليمنية في الثاني والعشرين من مايو 1990 الذي يؤرخ لقيام أول نظام سياسي ديمقراطي تعددي منذ تأسيس النظام الجمهوري في شطري البلاد (1962/ 1967) ، بقدر ما يؤرخ لميلاد أول تجربة إئتلافية حزبية في تاريخ البلاد، انتقل فيها كل من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني من وضع الحزب السياسي الوحيد في قمة السلطة إلى وضع الحزب المشارك ، وهو ما سنتاوله في العدد القادم بإذن الله .

وثيقة الإصلاح السياسي والاقتصادي التي أقرتها اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني قبل الوحدة، كشفت غلبة النزعة المحافظة وعجز قيادة الحزب عن قبول أية إصلاحات سياسية واقتصادية تقود إلى الديمقراطية التعددية والاقتصاد المفتوح.

نقلا عن / صحيفة (26 سبتمبر)

ظاهرة الانتكاس في الخطاب التنويري

محمد بن علي المحمود

منذ ثلاثة قرون – تقريبا – والتنوير خطاب محوري في الإصلاح، والنهضة، والإنسان. ومع أن البداية كانت من أوروبا، إلا أن شمولية الخطاب التنويري، جعلت منه خطاباً عابرا للزمان والمكان. قيم التنوير، ومفرداته الأساسية، هي قيم ومفردات الإنسان. ومن ثم، فليس غريبا أن يصبح التنوير هو الخطاب القديم المتجدد، في كل محاولات النهوض، على امتداد العالم، سواء حضر الخطاب بصورته الأساس، أو بعد التحوير، الذي قد يطال بعض مفردات الخطاب.

وإذا كانت بعض محاولات النهوض لم تستلهم الخطاب التنويري، فإنها وإن أحرزت شيئا من التقدم المادي التقني، على امتداد زماني ومكاني متقطع، إلا أنها لم تستطع الاستمرار، بل تراجعت إلى درجة السقوط شبه التام، فضلا عن كون تقدمها المزعوم – في أوج وهجه – كان (تقدما !) ضد الإنسان، أو – على الأقل – تقدما يتجاهل الإنسان.

في النصف الأول من القرن التاسع عشر، عاد رفاعة الطهطاوي من باريس إلى عالمه العربي، حيث الظلام المخيم. وكان الطهطاوي هو القناة الأولى التي تسرب منها شيئا من نور التنوير إلى عالم محلوك الظلمة. والأهم في كل ما فعله الطهطاوي – رحمه الله – أنه كان يمارس التنوير عن وعي تام بالدور الذي يقوم به، أو يجب عليه أن يقوم به. لقد كانت رحلته من الأزهر (الشريف)، قلعة التقليد العتيقة، إلى مدينة النور، ليست مجرد تحوّل في المكان، وإنما تحول في الوعي، والأهم – وأكرر هنا – أنه كان واعيا بهذا التحول.

مسألة الوعي بالدور، أو بالمهمة، التي يفرضها السياق التاريخي على الفاعل التنويري، ليست مسألة ثانوية، بحيث يمكن تجاهلها. فليس مجرد الاشتباك مع خطاب التنوير، أو حتى الانهماك فيه، كافيا لصنع فاعل تنويري مؤثر، يضع بصمته التاريخية الخالدة، بما يصنعه من مراحل التحوّل. لا بد من الوعي بطبيعة الممارسة التنويرية ذاتها ؛ لأن هذا الوعي هو الذي يحقق هذا التحول، وهو الذي يعصم هذا الفاعل من أن تغتاله – انتكاسا – البيئة التقليدية، التي ربما تكون في زخم تخلفها أكثر من قدرته الفردية على الاحتمال.

معظم المنتكسين قديما وحديثا، ليسوا أكثر من عشاق عابرين لمفردات التنوير في العدل والمساواة، وربما الحرية ؛ دونما وعي – والوعي ليس مجرد المعرفة – بالكليات الفلسفية التي تموضع التنوير في علاقات الما قبل والما بعد، وبالسياق العام لقصة الحضارة الإنسانية. بل إن كثيرا منهم لم يكونوا صادقين حتى في هذا العشق العابر أو الساذج، وإنما كانوا مجرد (تجار موضة)، أو في أحسن الأحوال – وربما في أسوئها – كانوا باحثين عن دور مفقود، أي دور. ذلك أن الثقافة لم تكن في وعيهم أكثر من (مكانة) اجتماعية يتطلعون إليها. ومن المفارقة أنها مكانة في التراتبية الاجتماعية التقليدية التي يسعون لإجراء تحولات جذرية فيها. وبهذا، فهم يدعمونها ويرسخون قيمها بهذا التطلع من جهة، ويسعون – كما في ظاهر الخطاب – لإجراء تحولات جذرية عليها، من جهة أخرى .

وقد لا يكون الانتكاس راجعا إلى أسباب ذاتية، وإنما إلى تغيرات جذرية تطال الواقع، وتجعل من هذا التردد، أو النكوص، ممارسة تتوسل بالواقعي، أكثر مما تتوسل بالفكري. لكن، حتى هذا الانشداد إلى الواقع، والتضحية – بنسب متفاوتة – بالفكرة، لم يكن ليحدث ؛ لو لم تكن البنية المعرفية والنفسية للذات المنتكسة، مهزوزة، أو مهزومة.

صحيح أنه لا يمكن تفسير كل ظاهرة انتكاس أو ردة عن التنوير إلا بالإحالة إلى الظروف الخاصة لكل حالة. لكن، هناك الكثير من المشترك، الذي يقارب أن يكون : نموذجا تفسيريا، بلغة عبدالوهاب المسيري. ونحن نهتم بهذا المشترك الذي يعيننا على تفسير مثل هذه الظواهر ؛ لأن الأفراد لا يشغلوننا، بقدرما تشغلنا الظاهرة، التي تؤثر – بمجملها – على مستقبل خطاب التنوير .

المنتكسون أو المرتدون عن التنوير، ومنذ أن بدأت حركة الانتكاس في أواخر النصف الثاني من القرن العشرين، يتسمون بالضحالة المعرفية، خاصة فيما يخص الإرث التنويري، بل هذه الضحالة، هي أشد منها لدى كثير من أعداء التنوير التقليديين الذين يستغلون نفيه من الفكر والواقع، بتوسل التضليل والتكفير. كما أنهم – بشواهد ما قبل مرحلتهم التنويرية يتسمون بالتعصب النفسي قبل التعصب الفكري، وبالنرجسية الذاتية والقومية، إضافة إلى مستوى عال من الانتهازية، وضمور شديد في الإرادة، بحيث يصبح التنوير مشروعا للمكاسب الشخصية، فإن حققها، وفي القريب العاجل، بسرعة صناعة نجم سينمائي، وإلا فالتنكر للتنوير، يصنع شيئا من النجومية المأمولة، مع ضمان ضد الإساءات المادية والمعنوية. وحب السلامة داء النضال في كل زمان ومكان .

لسان حال المنتكسين يقول : ما لا يدرك – من المطامع الذاتية ! – عبر الاشتباك مع خطاب التنوير، يمكن أن يدرك أضعافه مع الانحياز إلى الخطاب التقليدي الجماهيري المضاد لخطاب التنوير. عندما تخذلهم قدراتهم العقلية والمعرفية والنفسية، في مضمار التنوير، فطريق الانتكاس لا يحتاج إلا إلى أدنى المستويات من هذه القدرات. إنه لا يحتاج أكثر من إعلان (توبة) من التنوير، مع قدر من الإساءة الإعلامية (الإساءة الثقافية عاجزون عنها) إلى الخطاب التنويري .

التنويريون الواعون بالتنوير، لا يمكن أن ينتكسوا، لا لأنهم معصومون – قدراً – من الانتكاس، وإنما لأن التنوير وعي، والوعي لا يتراجع عند الفرد ؛ إلا بخلل فسيولوجي، يطال الآليات المادية لعمل العقل. ومن ثم، فالمنتكسون الذين اشتبكوا مع خطاب التنوير، أو مع بعض مفرداته، لم يكن لديهم وعي – من أي نوع – بالتنوير. ولهذا، كانوا يعرفون هذه المفردات التنويرية، ولكنهم لا (يعونها)، مما جعل من تنكرهم لها، أمرا ميسورا، بل هو أمر طبيعي في ظل بيئة تقليدية خانقة، تعادي التنوير، وترتاب برواده .

إننا عندما نطرح خطاب التنوير، وننادي باستنبات المشاريع الثقافية العقلانية، لا نجهل أن العقلانية بدأت مساءلتها منذ أمد في الغرب، وأن القيم التنويرية أصبحت تحت تشريح خطاب ما بعد الحداثة. لكن، نحن نقدم التنوير ؛ لأننا – كعرب/ مسلمين في سياق ثقافي وتاريخي، يشبه إلى حد كبير حال أوربا قبل ثلاثة قرون، كما ندرك أننا في تواشج ثقافي مع أحدث الخطابات في قرننا الواحد والعشرين. قدرنا أننا لا بد أن نطرح التنوير، وخطاب مساءلة التنوير في آن، خطاب الحداثة، وخطاب ما بعد الحداثة ؛ لأننا لسنا في السياق الراهن – الثقافي والتاريخ – الذي يحكم أوروبا وأمريكا ؛ فنأخذ بخطاب ما بعد الحداثة، كما أننا لسنا في سياق القرن الثامن عشر تماما ؛ حتى نأخذ بخطاب التنوير، دونما توقف عند (المرحلة) التي يعيشها الغرب ثقافيا .

لا بد من هذا التوضيح، لا لأن المنتكسين يحتكمون – في انتكاسهم – إلى خطاب ما بعد الحداثة، فهم لم ولن يمارسوا هذا الاحتكام، الذي يتجاوز قدراتهم المعرفية والنفسية، وإنما نفعل ذلك، من أجل أن يدرك من يعارضنا – ثقافيا – في تقديم الخطاب التنويري، أننا لا نطرح التنوير على نحو تبشيري، يتجاوز المساءلة النقدية التي لا تنقض التنوير، بقدر ما تهتم بتطويره، وإنما نطرحه مشتبكا مع إحداثيات العصر التي تسائل مفردات التنوير بالضرورة.

ليس شرطا أن يكون الانتكاس عودة إلى الحالة التقليدية، أو الما قبل تنويرية، وإنما قد يتأتى في صورة التحول إلى خطاب نقيض، خطاب يتنكر للبعد الإنساني الذي يشكل الهيكل العام لخطاب التنوير. وقد يجمع المنتكس بين هذا الخطاب اللاإنساني، وبين الحالة التقليدية ؛ لأن الخطاب التقليدي الرائج في العالم الإسلامي اليوم، هو خطاب مضاد للإنسان .

هكذا وجدنا سيد قطب، يعود إلى التراث، بل إلى التقليدي منه، بعد أن اشتبك مع الخطاب الليبرالي، من زاوية النقد الأدبي. وسيد قطب يمكن أن يكون مثالا، لأنه المثقف الطموح الذي لم تسعفه قدراته ليكون – كما كان يأمل – مضارعا لطه حسين أو للعقاد، أو لزكي نجيب محمود، أو لأحمد أمين ...إلخ، فلم يستطع استدراك المجد الأدبي الذي لا تمكنه منه قدراته المتواضعة نسبيا، إلا بينتقل إلى مربع التقليد. وحينئذ، لاشك أنه سيكون (المفكر) الأول، في وسط تقليدي، يتصور المعرفة مجرد اجترار لمقولات التراث. والكل يعلم الألم الذي سببه له العقاد، عندما رفض التقديم له، وهو الذي أمضى سنوات من عمره مترهبا في محراب العقاد.

انتكاسة (ردة) توبة محمد حسين هيكل، من الليبرالية، وازدرائه لمرحلة : إعجابه بالغرب، واعترافه أنه كان تغريبيا، وأنه الآن يتوب من التغريب، كل ذلك، مشفوعا بكتاب : حياة محمد، وفي منزل الوحي، أعطى هيكل مكانة ثقافية، لم يستطع تحقيقها من قبل. ولا شك أن انتقال المركز العام للإخوان المسلمين من الإسماعيلية إلى القاهرة عام 1933م قد أحدث تحولا واضحا وسريعا في الوجدان الجماهيري، نحو مقولات الأسلمة. وهذا ما أغرى كثيرين – ومنهم هيكل – بركوب الموجة، بل لم ينج حتى طه حسين من ذلك، لكنه – ولأسباب كثيرة – سرعان ما أدرك أين يجب أن يكون النضال الثقافي .

قد تكون الحالة التي تتسبب في الانتكاس، أو في ممارسة دور يقارب دور المنتكس، حالة نفسية أكثر منها حالة معرفية، كما هو الحال مع حسن حنفي. فعلى الرغم من رمزيته الثقافية التي لا يشكك فيها أحد، إلا أنه، ومنذ البداية، مارس دور المنتكس وإن لم يكن كذلك. منذ البداية، تتضح عنده عقدة من الغرب، ومن كون الغرب فاعلا ثقافيا في الشرق. ولهذا، جاء بنظرية القرون السبعة، أملا أن قرون تفوق الغرب قد أذنت بالأفول، لتبدأ سبعة قرون للأنا، تكون فيها هي المتفوقة ثقافيا وحضاريا. وما علم الاستغراب إلا مقدمة لهذا التصور المترجس، المتمحور حول الذات، على نحو طفولي .

الإشكال في مثل حنفي، أنه أصبح متكأ معرفيا للمنتكسين لدينا، والذين ليس لديهم الطاقة لأكثر من الاستعانة الآلية بمشروع حنفي، وبرمزية حنفي أيضا. وإذا كان التقليديون يكفرونه أو يضللونه، فإنهم – وبسبب عجزهم المعرفي عن اجتراح مشروع خاص، مضارع لمشروع حنفي في اتساعه واتساقه – يضطرون لتوظيفه براجماتيا، أو لوضع مقولاته موضع : شهادات الأعداء.

استشهادنا بسيد قطب وهيكل وحنفي، لا يعني أنهم يشابهون المنتكسين في واقعنا المحلي. فالقيمة المعرفية للمنتكسين لدينا تقارب الصفر ؛ مقارنة بهؤلاء الذين اشتغلوا على المعرفة طويلا. معظم المنتكسين لدينا، هم تقليديون قدامى، شغبوا – بلطف – على تيارهم، وعشقوا بعض مفردات التنوير ؛ نتيجة ظرف خاص. لكنهم سرعان ما أعلنوا التوبة، أو صرحوا بما يشبه هذا الإعلان .

هؤلاء، رغم أنهم حاولوا التماس مع خطاب التنوير، ومارسوا شيئا من النقد للخطاب التقليدي، إلا أنهم تقليديون حتى في تعاطيهم مع خطاب التنوير. فنقدهم للتقليد لم يكن نقدا تشريحيا، بحيث يطال طبيعة الوعي التقليدي، متمظهرا في صور واقعية، وإنما كان (نقدهم) مجرد (ملاحظات) على مفردات تقليدية من هنا أو هناك، أو على سلوكيات فردية وشبه فردية، تصدر – في ظرف ما – عن الخطاب التقليدي .

قد يكون لدى بعضهم رؤية في التغيير. لكن، رسوخ التقليدية في وعيهم، جعلهم لا يرون التغيير إلا من خلال نموذج تقليدي. بعضهم لا يرى التغيير إلا من خلال ابن تيمية أو من خلال الشاطبي. وشرعية التغيير عندهم لا تأتي إلا من خلال هؤلاء. فلا بد في كل خطوة من إحالة إلى الماضي، مهما كان هذا الماضي مختلفا ومغايرا للحاضر. إنهم تقليديون حتى في ثوريتهم، فابن تيمية حاضر في نمطهم الثوري ؛ لأنه النموذج الأوحد القابع في الوعي، والملائم لثورية مأمونة ومقبولة من الوسط التقليدي، ولا يدركون أن ثوريته كانت من التقليد وللتقليد بواسطة التقليد.

عن نمط هؤلاء الذين لا يرون الخروج إلى المستقبل إلا على عربات الماضي، يقول المفكر اللبناني المبدع : علي حرب، في كتابه العالم ومأزقه ص 117" كما يفعل الكثير من الدعاة والإصلاحيين تحت وطأة هواماتهم الأصولية ونرجسيتهم الثقافية، الأمر الذي يحملهم على الاعتقاد بأننا نجد لدى الماضين التشخيص الأصح لواقعنا أو الحل الأنجع لمشكلاتنا الحضارية". وهذا ما يفعله التقليديون الذي تشبعوا بابن تيمية أو بغيره من رموز التقليدية، إلى درجة استلهامه من جديد ؛ بغية الخروج من دوامة الانحطاط. والتفكير البياني، بواسطة : وداوني بالتي كانت هي الداء، لا ينفع في مثل هذه الحال .

هذا إذا قدمنا حسن الظن. أما إذا قرأنا ما يحدث بشواهده مجردة من هذا الاعتبار، فإن ملامح الخداع الذي يقارب : ﴿ آمنوا بالذي أنزل على الذين آمنوا وجه النهار واكفروا آخره .. « ليس ببعيد. وهذا يقودنا إلى ضرورة التنبه لمثل هذه المواقف المترددة التي تتغيا غرس الارتباك، وزعزعة التصميم في الخطاب التنويري، لصالح خطاب التقليد .

ربما يتخفى بعض المنتكسين وراء مفردة : الاعتدال، أو الوسطية، أو محاولة الموضوعية، في نزاع خطاب التنوير مع خطاب التقليد. وهذا التذاكي التقليدي ممعن في الغباء ؛ لأن المنطوق الكلي لمقولاتهم يعزز – في النهاية – موقف التيار التقليدي، خاصة إذا اتضح – بشواهد معرفية واجتماعية – أن ولاءهم الحقيقي للتقليدية، وأن المقولات الرئيسة للخطاب التقليدي ليست محل فحص وتساؤل من قبلهم. بل إن (نمط) التفكير التقليدي لا زال هو المهيمن على ممارساتهم كافة .

وأخيرا، يجب – مع كل هذا – أن نتذكر أن هؤلاء الذين يمثلون مظاهر نكوص وردة عن مفردات التنوير التي تقاطعوا معها في يوم من الأيام، ليسوا من رواد التنوير أو من رموزه، حتى يكون لمثل هذا النكوص أهمية معرفية أو إعلامية، وإنما هم – في أحسن الأحوال – من جماهير التنوير، أو من المعجبين العابرين ببعض مفرداته. وتنقل المعجب بين هذا وذاك، جزء من طبيعة الإعجاب العاطفي، أيا كان موضوعه. ولا يمس هذا التنقل العاطفي موضوعه – وهو هنا : التنوير – بشيء ؛ لأنه مرتبط بسيكولوجية المعجب خاصة، ولا يؤثر – إيجابا ولا سلبا – على موضوع الإعجاب : الخطاب التنويري.

كاتب سعودي